جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

جـامعة الشـــاذلي بن جـــديـــد ـ الطـــارف ـ

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة

قســـم الحقـــوق

محاضـــرات في مقياس حقـــوق الإنسان

المحاضرة رقم07

المستوى: السنـــة الثانيـــة ليســـانس

السداسي: الرابـــع

طبيعة التعليم: مادة استكشافيـــة

المعامل: 01

الأرصدة: 02

نمط التعليم: عن بعـــد

أستاذ المقيـــاس

الدكتور/ بن نولي زرزور

العام الدراسي 2023/ 2024

خصائص حقوق الإنسان

هناك العديد من الخصائص التي تميز حقوق الإنسان عن غيرها ومن هذه الخصائص:

1-حقوق الإنسان، ثابتة لكل إنسان بمجرد الولادة- ليست منحة من أحد فهي ثابتة للإنسان باعتباره إنسانا، هي فطرية، وطبيعية، أي أنها لصيقة بالصفة الإنسانية.

2-حقوق الإنسان لا تقبل التصرف ولا التنازل عنها أي لا يمكن انتزاعها، أو التصرف فيها أو نزع ملكيتها، ولا يمكن لإنسان يملك تلك الحقوق أن يتنازل عنها حتى طوعاً، كما لا يمكن للآخرين أن يسلبوها، والتنازل عن بعض الحقوق قد يكون مخالفا للقانون وباطلا، مثال بيع جزء من الجسم أو التنازل عن حق العودة للفلسطينيين، التعويض عن جرائم الاستعمار.

3-حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة- حقوق متكاملة، أي أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، سواء كانت تلك الحقوق حقوق مدنية، أو حقوق ثقافية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، فكلها مترابطة، و إدراك حق واحد غالبا ما يعتمد، كلياً أو جزئياً، على إدراك الحقوق الأخرى، على سبيل المثال: ربما يتوقف إدراك الحق في الغذاء على إدراك الحق في العمل، أو يتوقف حق الحصول على العمل على حق التعلم، الحق في الانتخاب على الجنسية، الحق في الحيلة على الحق في المحاكمة العادلة.

4-حقوق الإنسان متطورة ومتجددة ومتغيرة: فهي تواكب تطورات العصر في تجذرها وتجددها لتشمل مختلف مجالات الحياة، كظهور حقوق متعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

5-حقوق الإنسان لها طابع الكونية والعالمية : وللعالمية ثلاث أبعاد:

أ- العالمية من حيث التكوين والنشأة :ساهمت جميع الحضارات والثقافات و الشعوب في تكوينها.

ب- العالمية من حيث التطبيق: لجميع الأشخاص الحق في التمتع بها دون تمييز

ت - العالمية من حيث ضمانات الحماية: هناك ضمانات قانونية عالمية يمكن من خلالها حماية الأفراد والمجموعات من الحكومات التي تمس بها.

مصادر حقوق الإنسان

توسعت وتعددت المصادر التي استمدت منها حقوق الإنسان وقد نرى جدلا كبيراً بين الباحثين حول أهم هذه المصادر وذلك وفقا لتخصصاتهم ومرجعياتهم السياسية وعقيدتهم الدينية ، وتتمثل المصادر الأساسية لحقوق الإنسان في المصادر الدولية والإقليمية والمصادر الوطنية والمصادر الدينية.

أولا: المصادر الدولية والإقليمية

تشمل المصادر الدولية لحقوق الإنسان جميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تناولت حقوق الإنسان بشكل عام، فمنذ عام 1945 أصبح الإنسان محل اهتمام متزايد من المجتمع الدولي ومؤسساته، ولم يعد التعامل مع الفرد مسألة تدخل في الاختصاصات المطلقة للحكومات كما كان الحال قبل الحرب العالمية الثانية، ولم ينشط المجتمع الدولي لوضع نصوص لحماية الأقليات في المعاهدات المنشئة للدول جديدة عقب الحرب العالمية الأولى.

وتشمل المصادر الدولية نوعين :

أ- **المواثيق الدولية** العالمية المنشأ والتطبيق وتنقسم بدورها إلى مواثيق عامة ومواثيق خاصة، والمواثيق العامة تكفل كل أو معظم حقوق الإنسان مثل ميثاق الأمم المتحدة، العهدان الدوليان لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أما المواثيق الخاصة فهي تختص بإنسان معين كالمرأة والطفل واللاجئ ، وتختص بحق معين مثل اتفاقيات العمل ومنع الرق والسخرة والتعذيب أو تسري في حالات محددة كاتفاقيات الحقوق الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة.

ب- **المصادر الإقليمية:** وتشمل مواثيق حقوق الإنسان في المنظمات الدولية والإقليمية أو المواثيق التي تطبق إقليمياً مثل مواثيق حقوق الإنسان لدول مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية

ومع المتغيرات العالمية الجديدة زاد التركيز على عالمية حقوق الإنسان وأصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي بوجود أكثر من 100 معاهدة واتفاقية وعهد دولي وافقت وصادقت عليها معظم دول العالم، وأصبحت تمثل المرجعية الدولية لحقوق الإنسان.

وفكرة العالمية في مجال حقوق الإنسان هي الأساس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي على أساسها انتقلت حقوق الإنسان من مجرد شأن من الشؤون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي وتاريخ

حقوق الإنسان وتجربة الأمم المتحدة وممارسات الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم تؤكد عالمية الحقوق ، كما أن جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة بمجرد انضمامهم إلى المنظمة الدولية ألزموا أنفسهم بمبدأ عالمية الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويؤكد الكثير من الباحثين على أن المصادر الدولية لحقوق الإنسان هي الأساس الذي يجب أن يطبق في جميع دول العالم، وذهبوا في تعريفهم لحقوق الإنسان على أنها مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها كل فرد في المجتمع الذي يعيش فيه وهو ما يحتم أن تكون هذه الحقوق عالمية، يتمتع بها كل فرد بصفته إنسانا دون تمييز بين فرد وأخر، كما يجب أن تجد هذه الحقوق صداها في التزام قانوني بتطبيقها وليس التزاماً أخلاقياً.

ثانيا : المصادر الوطنية

يقصد بالمصادر الوطنية لحقوق الإنسان هي ما يرد من نصوص متعلقة بهذه الحقوق في الدستور والتشريع والعرف فضلاً عن أحكام المحاكم الوطنية.

والمصادر الوطنية لحقوق الإنسان هي مصادر هامة، إذ لها الأولوية على المصادر الدولية في مسار الحماية الوطنية لحقوق الإنسان ، فعند حدوث انتهاك للحقوق الإنسانية يتجه الضحية أو محاميه بالبحث عن وسائل الحماية في القانون الداخلي الذي يمثل خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان، وسواء أكان هذا القانون دستوراً أو تشريعاً عادياً أو عرفاً ملزماً فإنه هو القانون الواجب التطبيق أولا قبل اللجوء إلى مصدر دولي لحماية حقوق الإنسان.

وهذا ما تشترطه المواثيق والقرارات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إذ تتطلب من الدولة أو الفرد الذي يشكو الاعتداء على الحقوق الإنسانية اللجوء أولاً إلى وسائل الدفاع المحلية واستنفاذها قبل اللجوء إلى وسائل الدفاع الدولية.

ثلثا: المصادر الدينية

ينظر إلى المصادر الدينية بوصفها هي التي وضعت الأساس الفكري أو النظري لحقوق الإنسان ولسنا بحاجة إلى التأكيد على حقيقة أن من بين القيم العليا أو المبادئ الحاكمة في الأديان السماوية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام المبدأ القاضي بوجوب احترام حقوق الأفراد جميعاً دون أية تفرقة بينهم لأي اعتبار كان.

ويؤكد الكثير من الباحثين على أن ما جاء به الإسلام من مبادئ رئيسية وقيم أساسية وأهداف سامية نبيلة في مجال حقوق الإنسان يمثل ثورة اجتماعية لا مثيل لها في تاريخ البشرية، حيث احتل فيها الإنسان وحقوقه مكان الصدارة وأن الشريعة الإسلامية لديها الكثير مما تستطيع أن تسهم به في إثراء الفكر الوضعي المرتبط بحقوق الإنسان فمن أهم صور حقوق الإنسان في الإسلام هي حق الحياة، الحرية، المساواة، العدالة حرية العقيدة.

والغريب أننا عندما نتحدث عن التراكم التاريخي لنضال الشعوب من أجل حقوق الإنسان، جرت العادة أن نذكر " الماجنا كارتا " ووثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي وإعلان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية ونغفل تماماًَ عن ذكر تراثنا الإسلامي في مجال حقوق الإنسان، فقد ساهمت أمتنا في تأسيس وثيقة حقوقية مهمة هي " حلف الفضول " ، الذي تأسس في أواخر القرن السادس الميلادي في دار أحد وجهاء مكة عبد الله بن جدعان ، فقد اجتمع عدد من فضلاء مكة وتعاهدوا على ألا يتركوا في مكة مظلوماً إلا وكانوا معه على ظالمه حتى ترد مظلمته، وقد حظي هذا الحلف بمباركة الرسول (ص) الذي قال عنه : " لو دعيت لمثله في الإسلام لأجبت " وربما يكون هذا الحلف هو أول جمعية لحقوق الإنسان عرفت على وجه الأرض، كما وضعت أمتنا عند تأسيسها أول مجتمع إسلامي في المدينة المنورة وثيقة أخرى بالغة الأهمية هي " صحيفة المدينة " التي أكدت حقوق غير المسلمين وحق المواطنة.